الإصلاح السياسي عند الإخوان المسلمين:
بين الطمـــوح والـــواقـــع
The Political Reform of The Muslim Brothers : Between Ambition And Reality

د.بوجحفة رشيدة
أستاذة في قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

الملخص:

إن الخطوات الإصلاحية التي قدمها الإخوان المسلمون، سواء تلك التي أوردها حسن البنا مؤسس الجماعة، أو مبادرة 2004، ومشروع النهضة في 2012، ما هي بنظر الجماعة إلا طريق للوصول إلى إقامة دولة إسلامية، خاصة وأنها نجحت في تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم وتطمح في المستقبل إلى تحقيق الحكومة المسلمة ثم أستاذية العالم.

فالمراحل الثلاث التي وصلت إليها الجماعة كانت عن طريق تربية الأفراد في الأسر والكتائب والرحلات والمخيمات بالنسبة للصف الداخلي، وفي الوقت نفسه تسعى إلى إصلاح الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الإخوان المسلمون، الإصلاح السياسي، مصر، حسن البنا

Abstract :

The reforming stages/ steps supplied by the Muslim Brothers, either by Hassan El Benna, Mubadara 2004 or Machroue Ennadha in 2012 are only a way to build an Islamic Nation, especially because it has succeeded in the formation of the Muslim individual, family and society, aiming at making the Muslim government, then, being the lords/ masters of the world.

The GROUP has passed through the three stages that include the education of individuals, families, companies, excursions/ journeys and camps for the internal class. At the same time, it(group) aims at repairing /fixing the economic, social and political situation of the society.

مقدمة:

تعتبر حركة الإخوان المسلمين أم الحركات الإسلامية وأكبرها والتي أسسها "حسن البنا"، وهي التي وضعت حجر الاساس لبناء الإسلام السياسي في مصر، وهي جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية . أسسها الإمام حسن البنا في مصر في مارس عام 1928 كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست.

تهدف هذه الدراسة وإن كانت نظرية على ان تتبع ببعض النماذج في مقالات لاحقة إلى التعرف على أساليب الإصلاح السياسي التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين وتبيان أسس التوافق مابين أساليب الإصلاح المختلفة والخطاب السياسي المعلن من قبل حركة الإخوان المسلمين نحو إقامة دولة إسلامية، كما أنه وعلى الرغم من أهمية الحركة التاريخية وثقلها السياسي والمجتمعي، إلا أن جماعة "الإخوان المسلمين" لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة الجادة أكاديميًا وبحثيًا. ولعله من الحظ العاثر لهذه الحركة أنه كلما حانت الفرصة للباحثين والمشتغلين في حقل الدراسات الإسلامية للاقتراب منها ودراستها بعيدًا عن التحيزات السياسية والتأثيرات الإيديولوجية، دخلت الجماعة في صراع سياسي شرس من أجل البقاء ما يصعّب مهمة الباحثين والمراقبين منهجيًا وميدانيًا.

وطبقاً لقوانين ومناهج ومبادئ الجماعة فان" الإخوان المسلمون "يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وكذلك في الدول العربية التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون مثل الأردن والكويت وفلسطين. وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم. ويقول الإمام البنا في هذا الصدد: "إن منهاج الإخوان المسلمين واضح الخطوات، فنحن نعلم تماما ماذا نريد، ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة".

من هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي: **كيف ينظر الإخوان المسلمون إلى الإصلاح السياسي؟**

هذه الإشكالية تتبعها بعض **التساؤلات** الفرعية:

1. ما هي نظرة الإخوان المسلمين للعمل السياسي؟ وما هي المعالم الأساسية لبرنامجهم الإصلاحي؟
2. هل الوصول إلى السلطة يعتبر من أولويات حركة الإخوان المسلمين أم أنه هناك أهداف أخرى؟

3. نجح الإخوان المسلمون في تكوين الفرد المسلم ثم البيت المسلم ثم المجتمع السلم ويطمحون إلى الوصول إلى الحكومة المسلمة فأستاذية العالم، فهل سينجحون أمام ما يعترضهم من عقبات؟
4. الإخوان المسلمون يؤمنون بفكرة أن المستقبل للإسلام فهل سيكون المستقبل لهم؟

وللإجابة عن الإشكالية المحورية وهذه التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من **الفرضيات** تتجلى في:

1. وجود حسن البنا بتربية وشخصية الآسرة وقدرته التنظيمية كان عاملاً أساسيا وأوليا في نشأة وامتداد وتطور جماعة الإخوان فكرياً وعملياً. بحيث يعتبره أصحابه مجدد العصر، وأفكاره رغم أنها كتبت في زمن بعيد إلا أننا نلمس حين نقرأها وكأنها تعني زماننا الحالي.
2. تعتبر جماعة الإخوان المسلمين جماعة كاملة التكوين، بينة المعالم، قوية التماسك، واضحة في وسائلها، غاياتها، أهدافها، برنامجها...الخ
3. تساهم الخبرات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الإخوان سواء في الجزائر أو في مصر في انفتاحهم الديمقراطي على القوى السياسية الأخرى، واهتمامهم بأجندة سياسية جديدة وضعت احترام قواعد الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير بين أولوياتها.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وعلى منهج دراسة الحالة والاقتراب النسقي والاقتراب الوظيفي واقتراب الاتصال.

أولا: البرنامج السياسي للإخوان في نظر "حسن البنا"

قدم الإمام البنا بعض خطوات الإصلاح العملي وهو يرى أن كل مجال يحتاج إلى جهود المختصين وكفاءاتهم [1] (Ladh ،Farhan)، كما أنها ليست كلها مطالب الأمة ومظاهر النهضة، وأنه يصعب تحقيقها بين عشية وضحاها لأنها تعترضها عقبات، وتتمثل هذه الخطوات المرتكزة على الإسلام فيما يلي:

1*/ السياسة الداخلية للدولة النموذج:

---

[1] لمراجعة ملخص بعض مؤلفات حسن البنا أنظر:

Farhan Ben Majli Ladhfiri, « L'héritage de Hassan Al-Banna et les flèches de ses héritiers », Traduit par Kamel Al-Maghribi , (Cette traduction concerne la partie qui traite de la mise en garde contre les frères musulman,Hassan Al-Banna et Sayid Qutb), pp. 6-18.

من خلال دراسة البنا وتفصيله للنظام الإسلامي حاول تقديم خطوات إصلاحية تأخذ بها الدولة من الناحية الداخلية والخارجية، فالسياسة الداخلية للدولة تشمل: النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ونظام الجهاد وهي أنظمة رئيسية لبناء الدولة النموذج، وسيتم التفصيل فيها كالتالي:

أولا: برنامج الإصلاح السياسي:

يسعى برنامج الإخوان في الإصلاح السياسي إلى بناء نظام سياسي يقوم على مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها، وفي هذا الصدد يقول حسن البنا إلى: "**قيام نظام سياسي يضمن تحقيق مبدأ التكريم الإلهي للإنسان، ويحفظ حقوقه وحرياته، ويوجه الجهود لبناء مؤسسات الحكم بما يحقق لها الاستقامة والفاعلية، كما يضمن النزاهة والحرية لعمليات انتخاب الحاكمين وحسن مراقبتهم خلال الفترة الموقوتة لحكمهم اعتمادا على أسس دستورية تضبط مسار الحكم وتضمن سلامته وإحكام إدارته وتداول سلطته وانتقالها بصورة سلمية**"[1] (الغزالي، 1999: 201). وهذا الإصلاح يشمل الميادين التالية:

(أ) إصلاح نظام الحكم:

وفي تحديد نظام الحكم يقول البنا: " **الحكومة في الإسلام تقوم على قواعد معروفة مقررة، هي الهيكل الأساسي لنظام الحكم الإسلامي ....فهي تقوم على مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها ولا عبرة بعد بالأسماء والأشكال**" .[2] (حسن البنا، 2006: 65)

ومن خلال ما كتب البنا فإن النظام السياسي يقوم على دعائم تتمثل في[3] (الغزالي، 1999: 210-213):

الدعامة الأولى: تحديد مسؤولية الحاكم: (العقد الاجتماعي)

- الحاكم هو أجير للأمة وعامل لديها ضمن حقوق وواجبات ينظمها الدستور والقانون.
- الحكم عبارة عن عقد اجتماعي بين الأمة والحاكم لرعاية مصالحها.
- البيعة بين الحاكم والأمة بيعة موقوتة.

[1] عبد الحميد الغزالي، **حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا** (الجزائر: دار الخلدونية، 1999)، ص. 201

[2] رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**(هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة) (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط.1، 2006)، ص. 65

[3] عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص ص. 210-213

- الحكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات.
- للحاكم أن يختار الكيفية المناسبة لممارسة صلاحياته إما بالتفويض أو بالتنفيذ المباشر أو حسب ما يقرر الدستور.
- يمارس الحاكم صلاحياته وسلطاته في ضوء مبدأ سيادة القانون.

الدعامة الثانية: وحدة الأمة: (الوحدة الوطنية)

ويقول البنا حولها: "**والأمة الإسلامية واحدة، لأن الأخوة التي جمع الإسلام عليها القلوب أصل من أصول الإيمان لا يتم إلا بها ولا يتحقق بوجودها...** "

الدعامة الثالثة: احترام إرادة الأمة: (الحياة النيابية)

وأفضل ضمانة لاحترام إرادة الأمة واختياراتها هو ترسيخ الحياة النيابية والتي تقوم على المبادئ التالية:

- مبدأ سيادة القانون: يقول البنا: "**القانون أداة اجتهادية مرنة للضبط الاجتماعي لا يكون له من القبول والاحترام إلا بقدر اتساق أحكامه الجزئية مع مبادئ وقواعد القانون الأعلى في المجتمع (الدستور) فيتسق وينسجم مع ما ترسخ في ضمير الأمة ووجدانها**". [1] (حسن البنا، 2006: 655)
- مبدأ الشورى: يقول حسن البنا: "**من حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة، وتشير عليه بما ترى فيه من الخير. وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها، وأن يأخذ بالصالح من آرائها...**". [2](حسن البنا، 2006: 667)
- مبدأ الانتخاب الحر: يضع البنا شرط نجاح الانتخاب الحر فيقول: "**ولقد رتب النظام النيابي الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظم الانتخاب وطرائقه المختلفة. والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل أهل الحل والعقد، وذلك ميسور إذا لوحظ في أي نظام من نظم تحديد الانتخاب صفات أهل الحل والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدم للنيابة عن الأمة**". [3](حسن البنا، 2006: 655)

ولكي يطبق مبدأ الانتخاب الحر بنزاهة لا بد من وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم، وضع حدود للدعاية الانتخابية، إصلاح الجداول الانتخابية، وضع عقوبة قاسية للتزوير من أي نوع كان وللرشوة الانتخابية، تحرير النواب من ضغط ناخبيهم وإحلال المصالح العامة محل المصالح الشخصية.

---

[1] رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 655

[2] المرجع نفسه، ص. 667

[3] المرجع نفسه، ص.655

- مبدأ التمثيل والمشاركة: وتحديدا لأهل الحل والعقد ويكونون إما من الفقهاء المجتهدون، أو أهل الخبرة في الشؤون العامة، أو ممن لهم نوع قيادة في الناس كشيوخ القبائل مثلا.
- مبدأ تداول السلطة: فاستنادا لرأي البنا فإنه يقول: "**التداول السلمي للسلطة هو جوهر الشورى والديمقراطية وأسلوبها الأمثل لحل مشكلة الصراع على السلطة بمختلف مستوياتها. ولن يكون النظام السياسي شوريا وديمقراطيا ما لم يتضمن الآليات التي تتيح للجماعة السياسية التي تحظى بتأييد الأغلبية الشعبية بتولي السلطة لتنفيذ البرنامج الذي كانت تدعو إليه، وذلك من خلال اقتراع دوري يحتكم إليه، فالمجتمع وحده الذي يرجح هذا الاتجاه أو ذاك**".[1](حسن البنا، 2006: 202)

ويرى الإخوان المسلمون ضرورة إعمال مبدأ الفصل بين وظائف الدولة الثلاث "إن تجميع السلطات وتركيزها بيد فرد أو جهة يشكل أخطر وأوسع مداخل الاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معا، ويهز بنيانها ويقوض دعائمها. ولذلك كان توزيع وظائف الدولة بين سلطات ثلاث: تشريعية وتنفيذية وقضائية، وإعمال مبدأ الفصل بينهما ضرورة اقتضتها حكمة التنظيم السياسي منعا للاستبداد وتحقيقا للعدل".[2](حسن البنا، 2006: 175، 176)

ولقد تناول حسن البنا السلطات الثلاث بشيء من التفصيل كما يلي:

السلطة التشريعية (الدستور): وتتمثل أسسها فيما يلي:

- الانتخاب الدوري الحر وإصلاح جذري لقانون الانتخاب.
- الأداء الرقابي والتشريعي.
- تقييم أداء الحكومة.
- تكوين الأجهزة الفنية والإدارية والمعلوماتية المساندة.
- الاتصال الفعال بين النائب والمواطن.
- تجذير الممارسة الديمقراطية الشورية.
- استكمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية

السلطة التنفيذية (الإدارة أو الوزارة أو الحكومة): تمارس السلطة التنفيذية مسؤولياتها وفق الأسس التالية:

[1] المرجع نفسه، ص. 202.

[2] رسالة التعاليم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 175، 176

- انتخاب الرئيس ضمن منهجية برامجية.
- تحديد العلاقة بين السلطات الثلاث.
- هيكلة الحكومة وفقا للقواعد الدستورية.
- ضبط استخدام المال العام.
- التنظيم الإداري السليم.

السلطة القضائية (القانون):

- تكريس مبدأ استقلالية القضاء.
- استقلالية شرطة القضاء.
- تحديد نظام لتعيين رئيس مجلس القضاء ونائب المحكمة العليا والنائب العام.
- بسط الرقابة القضائية.
- تنظيم المؤسسات العقابية.
- إبعاد القضاء على الحزبية.
- إنشاء محكمة دستورية عليا.
- إنشاء نيابات ومحاكم إدارية.
- اختيار القيادات على أساس الكفاءة والأهلية.

(ب) إصلاح إدارة مؤسسات الدولة:

1. بث الروح الإسلامي في دواوين الحكومة بحيث يشعر الموظفون جميعا بأنهم مطالبون بتعاليم الإسلام.
2. تقديم مواعيد العمل في الدواوين صيفا وشتاء حتى يعين ذلك على الفرائض ويقضي على السهر الكثير.
3. القضاء على الرشوة والمحسوبية والاعتماد على الكفاية والمسوغات القانونية فقط.
4. أن توزن كل أعمال الحكومة بميزان الأحكام والتعاليم الإسلامية، فتكون نظم الحفلات والدعوات والاجتماعات الرسمية والسجون والمستشفيات لا تصطدم بتعاليم الإسلام،

وتكون الدوريات في الأعمال على تقسيم لا يتضارب مع أوقات الصلاة. [1](حسن البنا، 2006: 606)

(ج)الدفاع والأمن:

اهتم حسن البنا بهذا المجال الحيوي اهتماما كاملا فقال: "**ولست تجد نظاما قديما أو حديثا دينيا أو مدنيا، عني بشأن الجهاد والجندية واستنفار الأمة، وحشدها كلها صفا واحدا للدفاع بكل قواتها عن الحق، كما تجد ذلك في دين الإسلام وتعاليمه، وآيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم فياضة بكل هذه المعاني السامية، داعية بأفصح عبارة وأوضح أسلوب إلى الجهاد والقتال والجندية وتقوية وسائل الدفاع والكفاح، بكل أنواعها من برية وبحرية وغيرها على كل الأحوال والملابسات**". [2] (الغزالي، : 187)

ثانيا: برنامج الإصلاح الاجتماعي:

يقوم برنامج الإصلاح الاجتماعي وفقا لفكر حسن البنا على الأصول العشرة التالية وكل أصل من هذه الأصول لابد له من إجراءات عملية: [3](حسن البنا، 2006: 167)

الأصل الأول: تحقيق الربانية والتدين في المجتمع:

- رعاية كل المناشط التي تسمو بالإنسان.
- ترسيخ هوية المجتمع الحضارية.

الأصل الثاني: الحفاظ على الآداب العامة وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي:

وفي هذا يقول حسن البنا: "**والأمة الناهضة أحوج ما تكون إلى الخُلق... الخلق الفاضل القوي المتين والنفس الكبيرة العالية الطموح، إذ أنها ستواجه من مطالب العصر الجديد ما لا تستطيع الوصول إليه بالأخلاق القوية الصادقة النابعة من الإيمان العميق والثبات الراسخ والتضحية الكثيرة والاحتمال البالغ، وإنما يصوغ هذه النفس الكاملة الإسلام وحده، فهو الذي جعل صلاح النفس وتزكيتها أساس الفلاح**"[4](حسن البنا، 2006: 176- 179)

---

[1] رسالة الجهاد من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 606

[2] عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 187

[3] رسالة نحو النور من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 167.

[4] رسالة التعاليم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص ص. 176- 179.

وهذا الأصل لتحقيقه يحتاج إلى الإجراءات التالية: [1] (الغزالي،1999: 189)

1. تعويد الشعب احترام الآداب العامة.
2. مقاومة العادات الضارة اقتصاديا أو خلقيا أو غير ذلك، وتحويل تيارات الجماهير عنها إلى غيرها من العادات النافعة، أو تهذيب نفسها تهذيبا يتفق مع المصلحة، وذلك كعادات الأفراح والمآتم والموالد والزار والمواسم والأعياد وما إليها، وتكون الحكومة قدوة صالحة في ذلك.
3. القضاء على الروح الأجنبية في البيوت، من حيث اللغة والعادات والأزياء والمربيات والممرضات...إلخ، وتصحيح ذلك وبخاصة في بيوت الطبقات الراقية.
4. اعتبار الدولة ممثلة للفكرة وقائمة على حمايتها ومسؤولة عن تحقيق أهدافها في المجتمع الخاص وإبلاغها إلى الناس جميعا.
5. تأكيد وحدة الأمة والقضاء على كل مظاهر الفرقة وأسبابها.
6. إعلان الأخوة بين الناس.
7. حسن المعاملة وكمال التخلق بالأخلاق الفاضلة.
8. إقامة ورعاية وتنشيط المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المدنية التي تعزز المجتمع وتكافله الاجتماعي.

الأصل الثالث: رعاية الأسرة (المرأة والشباب والطفولة):

1. علاج قضية المرأة علاجا يجمع بين الرقى بها والمحافظة عليها وفق تعاليم الإسلام، حتى لا تترك هذه القضية التي هي أهم قضايا الاجتماع تحت رحمة الأقلام والآراء الشاذة من المفرطين.
2. تشجيع الزواج والنسل بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك، ووضع تشريع يحمي الأسرة ويحض عليها ويحل مشكلة الزواج.
3. إعادة النظر في مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيان في كثير من مراحل التعليم.
4. منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات، واعتبار خلوة أي رجل بامرأة لا تحل له جريمة يؤخذان بها.
5. النهوض بالرجل والمرأة جميعا، وإعلان التكافل والمساواة بيتهما، وتحديد مهمة كل منهما تحديدا دقيقا.

[1] عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 189.

6. استيعاب الشباب ووضع البرامج الهادفة إلى رعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوجيهه لخدمة المجتمع والإسهام الفعال في إنجاز برامج التنمية الشاملة.
7. الاهتمام بالأطفال ورعاية شؤونهم وحسن تنشئتهم ورعاية الأم وتوفير البيئة المناسبة للأمومة السليمة.[1] (الغزالي، 1999: 190)

الأصل الرابع: محاربة الجرائم والفساد:

1. القضاء على البغاء بنوعيه السري والعلني، واعتبار الزنا مهما كانت ظروفه جريمة منكرة يجلد فاعلها.
2. مقاومة التبرج والخلاعة وإرشاد السيدات إلى ما يجب أن يكون، والتشديد في ذلك بخاصة على المدرسات والتلميذات والطبيبات والطالبات ومن في حكمهن.
3. القضاء على القمار بكل أنواعه من ألعاب ويناصيب ومسابقات وأندية.
4. محاربة الخمر كما تحارب المخدرات، وتحريمها وتخليص الأمة من شرورها.
5. إغلاق الصالات والمراقص الخليعة وتحريم الرقص وما إلى ذلك.

الأصل الخامس: إحياء نظام الحسبة:

1. اعتبار عودة الحسبة ومؤاخذة من يثبت عليه مخالفة شيء من تعاليم الإسلام أو الاعتداء عليه، كالإفطار في رمضان وترك الصلاة عمدا أو سب الدين وأمثال هذه الشؤون.
2. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة.[2](حسن البنا، 2006: 176-179)

الأصل السادس: إقامة العدل الاجتماعي وتوفير العمل والكسب:

1. العمل والكسب وتحريم السؤال.
2. تأمين المجتمع بتقرير حق الحياة والملك والعمل وتحديد موارد الكسب.
3. تأمين الحياة الطيبة وبيان الخطأ في فهم حقيقة الزهد.
4. حل مشاكل المال والفقر وتوزيع الثروة.
5. القضاء على نظام الطبقات ومطاردة الرأسمالية الفاسدة.
6. التضامن الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم بالرعاية والطاعة.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 190

[2] رسالة التعاليم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص ص. 176- 179

7. بسط الرعاية الاجتماعية في المجتمع وتوسيعها وتعميمها واعتبارها مسؤولية تضامنية بين الفرد والمجتمع والدولة.

الأصل السابع: إصلاح التربية والتعليم:

1. تقرير التعليم الديني مادة أساسية في كل المدارس على اختلاف أنواعها كل بحسبه وفي الجامعة أيضا.
2. تشجيع تحفيظ القرآن في المكاتب العامة الحرة، وجعل حفظه شرطا في نيل الإجازات العلمية التي تتصل بالناحية الدينية اللغوية، مع تقرير حفظ بعضه في كل مدرسة.
3. وضع سياسة ثابتة للتعليم تنهض به وترفع مستواه، وتوحد أنواعه المتحدة الأغراض والمقاصد، وتقرب بين الثقافات المختلفة في الأمة، وتجعل المرحلة الأولى من مراحله خاصة بتربية الروح الوطني الفاضل والخلق القويم.
4. العناية باللغة العربية في كل مراحل التعليم وإفرادها في المراحل الأولى عن غيرها من اللغات الأجنبية.
5. العناية بالتاريخ الإسلامي والتاريخ الوطني والتربية الوطنية وتاريخ حضارة الإسلام.
6. التفكير في الوسائل المناسبة لتوحيد الأزياء في الأمة تدريجيا.
7. ضم المدارس الإلزامية في القرى والمساجد وشمولها معا بالإصلاح التام من حيث الموظفين والنظافة وتمام الرعاية، حتى يتدرب الصغار على الصلاة ويتدرب الكبار على العلم.[1] (حسن البنا، 2006: 176-179)
8. تطوير التعليم في مجالاته المختلفة: الإدارة التربوية والمناهج وتأهيل المعلمين والتعليم الفني والمهني ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي بكل أشكاله.

الأصل الثامن: العناية بالصحة العامة:

1. العناية بشؤون النظافة العامة من نشر الدعاية الصحية بمختلف الطرق والإكثار من المستشفيات والأطباء والعيادات المتنقلة وتسهيل العلاج.

[1] المرجع نفسه

2. العناية بشأن القرية من حيث نظافتها وتنقية مياهها.
3. الحرص على سلامة البدن والمحافظة على الحواس.

الأصل التاسع: توجيه الإعلام والفن:

1. مراقبة دور التمثيل وأفلام السينما والتشديد في اختيار الروايات والأشرطة.
2. تهذيب الأغاني واختيارها ومراقبتها والتشديد عليها.
3. حسن اختيار ما يذاع أو يعرض على الأمة من برامج ومحاضرات وأغاني وموضوعات واستخدام الإذاعة والتلفاز في تربية وطنية خلقية فاضلة.
4. توجيه الصحافة توجيها صالحا وتشجيع المؤلفين والكاتبين على طرق الموضوعات الإسلامية الشرقية.
5. مصادرة الروايات المثيرة والكتب المشككة المفسدة والصحف التي تعمل على إشاعة الفجور وتستغل الشهوات استغلالا فاحشا.

الأصل العاشر: تنظيم السياحة والاصطياف:

1. تنظيم المصايف تنظيما يقضي على الفوضى والإباحية التي تذهب بالغرض الأساسي من الاصطياف.
2. تحديد مواعد افتتاح وإغلاق المقاهي العامة، ومراقبة ما يشتغل به رواده وإرشادهم إلى ما ينفعهم وعدم السماح لها بهذا الوقت الطويل.
3. استخدام هذه المقاهي في تعليم الأميين القراءة والكتابة، ويساعد على ذلك هذا الشباب المتوثب من رجال التعليم الإلزامي والطلبة.[1] (الغزالي، 1999: 194)

ثالثا: برنامج الإصلاح الاقتصادي:

يقول حسن البنا: "**من المعلوم أن المال هو عصب الحياة، وأن الاقتصاد ركن أساسي من أركان الدولة، ومن الصعوبة بمكان أن يقوم الاقتصاد بدوره الفعال في النهضة والتنمية الشاملة في ظل نظريات اقتصادية غريبة عن المجتمع وهويته وثقافته. وعليه، لابد من برنامج ينطلق من مبادئ الإسلام وقيمه، ويعبئ طاقات تعتمد الواقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي**

[1] عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 194

والإمكانات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلام الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي".[1](حسن البنا، 2006: 719، 720)

وبعد أن عدد البنا النظم الاقتصادية الوضعية المعروفة بالاشتراكية والرأسمالية أكد على ضرورة الأخذ بالنظام الإسلامي الذي يقوم على أصول عشرة:

الأصل الأول: اعتبار المال الصالح قوام الحياة ووجوب الحرص عليه: وما يدل على هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "**نعم المال الصالح للرجل الصالح**"

الأصل الثاني: إيجاب العمل والكسب على القادر: والدليل على ذلك قوله عز وجل: "**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون**" **(التوبة:105)**

الأصل الثالث: الكشف عن منبع الثروات الطبيعية ووجوب الاستفادة منها: لقوله تعالى: "**ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة**" **(لقمان: 20)**

الأصل الرابع: تحريم موارد الكسب الخبيث: يقول حسن البنا في هذا الأصل: "**من تعاليم الإسلام: تحريم موارد الكسب الخبيثة، وتحديد الخبث في الكسب بأنه ما كان بغير مقابل من عمل: كالربا والقمار، واليانصيب ونحوها. أو كان بغير حق: كالنصب والسرقة والغش ونحوها. أو كان عوضا لما يضر: كثمن الخمر والخنزير والمخدر ونحوها. فكل هذه موارد للكسب لا يبيحها الإسلام ولا يعترف به.**[2](حسن البنا، 2006: 720)

الأصل الخامس: التقريب بين الطبقات ليقضى على الثراء الفاحش والفقر المدقع: يقول البنا: "**عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات بتحريم الكنز ومظاهر الترف على الأغنياء، والحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتقرير حقهم في مال الدولة ومال الأغنياء، ووصف الطريق العملي لذلك. وأكثر من الحث على الإنفاق في وجوه الخير والترغيب في ذلك، وذم البخل والرياء والمن والأذى، وتقرير طريق التعاون والقرض الحسن ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى ورجاء ما عنده**" [3] (حسن البنا، 2006: 720)

---

[1] رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 719، 720

[2] المرجع نفسه، ص. 720

[3] المرجع نفسه

الأصل السادس: حرمة المال واحترام الملكيات: وفي هذا يقول حسن البنا: "**وقررة حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما دامت لا تتعارض مع المصلحة العامة ، (كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله)**"[1] (حسن البنا، 2006: 720)

الأصل السابع: تنظيم المعاملات المالية والتدقيق في شؤون النقد: في هذا الأصل يقول البنا: "**شرع تنظيم المعاملات المالية في حدود مصلحة الأفراد والمجتمع، واحترام العقود والالتزامات، والدقة في شؤون النقد والتعامل به، حتى أفردت له أبواب في الفقه الإسلامي تحرم التلاعب فيه كالصرف ونحوه، ولعل هنا موضعا من مواضع الحكمة في تحريم استخدام الذهب والفضة باعتبارهما الرصيد العالمي للنقد.**" [2](حسن البنا، 2006: 721)

الأصل الثامن: الضمان الاجتماعي: يقول البنا: "**قرر الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين راحته ومعيشته كائنا من كان، ما دام مؤديا لواجبه، أو عاجزا عن هذا الأداء بسبب قهري لا يستطيع أن يتغلب عليه. ولقد مر عمر على يهودي يتكفف الناس، فزجره واستفسر عما حوله على السؤال، فلما تحقق من عجزه رجع على نفسه باللائمة وقال له: (ما أنصفناك يا هذا، أخذنا منك الجزية قويا وأهملناك ضعيفا، افرضوا له من بيت المال ما يكفيه). وهذا مع إشاعة روح الحب والتعاطف بين الناس جميعا.**" [3](حسن البنا، 2006: 721)

الأصل التاسع: تقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام: لتحقيق هذا الأصل يقول البنا: "**أعلن مسؤولية الدولة عن حماية هذا النظام، وعن حسن التصرف في المال العام، تأخذ بحقه وتصرفه بحقه، وتعدل في جبايته...**". [4](حسن البنا، 2006: 721)

الأصل العاشر: حظر استغلال النفوذ ... من أين لك هذا؟: يقول البنا: "**كما حظر الإسلام استخدام السلطة والنفوذ، ولعن الراشي والمرتشي والرائش، وحرم الهدية على الحكام والأمراء، وكان عمر يقاسم عماله ما يزيد عن ثرواتهم، ويقول لأحدهم: (من أين لك هذا؟ إنكم تجمعون النار وتورثون العار)، وليس للوالي من مال الأمة إلا ما يكفيه**". [5](حسن البنا، 2006: 721)

---

1 المرجع نفسه

2 المرجع نفسه، ص. 721

3 المرجع نفسه، 721

4 المرجع نفسه

5 المرجع نفسه

وفي نهاية عرض هذه الأصول يقول البنا عن النظام الاقتصادي في الإسلام: "**تلك هي روح النظام الاقتصادي في الإسلام، وخلاصة قواعده أوجزناها منتهى الإيجاز، ولكل واحدة منها تفصيل يستغرق مجلدات ضخاما، ولو اهتدينا بهديها وسرنا على ضوئها لوجدنا في ذلك الخير الكثير**".[1](حسن البنا، 2006: 179، 180)

ولتطبيق هذه الأصول قدم حسن البنا مجموعة من الإجراءات اللازمة منها: تنظيم الزكاة والاستعانة بها في المشاريع الخيرية مع تحريم الربا وإعادة تنظيم المصارف بإلغاء الفوائد، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وتشغيل العاطلين من المواطنين فيها، حماية الجمهور من عسف الشركات المحتكرة وتحسين حال الموظفين الصغار برفع مرتباتهم وتقليل مرتبات الموظفين الكبار مع توزيع العمل على الموظفين توزيعا عادلا. وبالنسبة للقطاعات التالية: الزراعي والصناعي والتجاري فلا بد من تشجيعهم عن طريق الاهتمام بترقية الفلاح والعناية بشؤون العمال الفنية والاجتماعية، واستغلال الموارد الطبيعية كالأرض البور والمناجم المهملة وغيرها. [2] (الغزالي، 1999: 220)

2*/ السياسة الخارجية للدولة النموذج:

تستند العلاقات الخارجية للدولة النموذج التي قدمها الإخوان المسلمون على عدد من المبادئ:

1. المحافظة على استقلال وسيادة الأمة.
2. إعادة الأمة إلى مكانتها الكريمة بين الأمم.
3. تخليص الأمة من استبداد غيرها بها وتدخله في شؤونها.
4. تحديد الصلة بين الأمة وبين سواها تحديدا يفصل حقوقها جميعا.
5. تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعا، وبخاصة العربية منها تمهيدا للتفكير الجدي العملي في شأن الخلافة الضائعة.
6. الكفالة التامة لحقوق غير المسلمين سواء أكانت حقوقا دولية أم كانت حقوقا وطنية للأقليات غير المسلمة. [3] (J. Brown،Hamzawy ، 2010: 15)

وعن العلاقات العربية والعلاقات الإسلامية والعلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد فإن البنا قد تحدث عنها في رسالات مختلفة (كرسالة المؤتمر السادس، رسالة المؤتمر الخامس، رسالة دعوتنا في

---

[1] رسالة التعاليم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع السابق، ص. 179،180.

[2] عبد الحميد الغزالي، المرجع السابق، ص. 220

[3] Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, “The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment”, **Carnegie PAPERS,** n. 19, March 2010, p. 15

طور جديد)، أكد فيها على وحدة العرب ولا اعتبار للحدود الجغرافية والفوارق الجنسية الدموية لأن المسلمين كلهم أمة واحدة، ولأن هدف الإخوان المسلمين الأسمى هو الأستاذية، كما يشير إلى ضرورة اتباع سياسة جديدة بها يستقر النظام الجديد، وهي سياسة التعاون والتحالف الصادق البريء المبني على التآخي والتقدير، وتبادل المنافع والمصالح المادية والأدبية بين أفراد الأسرة الإنسانية في الشرق والغرب، والساسة عليهم أن يتخذوا الإسلام الحنيف الذي أخذ من كل شيء أحسنه أساسا لنظمهم السياسية والمدنية والاجتماعية، فتحقق الوحدة الإنسانية الروحية التي طال عليها الأمد والتي لا يحققها إلا سماحة وهدي الإسلام.

ثانيا: المبادرة الإصلاحية للإخوان

هناك مبادرة تعبر عن نظرة الإخوان المعاصرة للإصلاح السياسي بمبادرة الإخوان للإصلاح الشامل التي تقدم بها المرشد العام للإخوان محمد مهدي عاكف عام 2004 إلى البرلمان المصري[1](عبد الرحيم، 2007: 365)، أكدت فيها الجماعة أن شكل الدولة المرجوة هي القائمة على إيجاد نظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام، وتأكيد حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، والانفتاح على العالم من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على مبدأ الندية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، من خلال تطبيق الديمقراطية[2] (عبد الرحيم، 2007: 365–367). وتنص بنود المبادرة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي على ما يلي: [3]

1– الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أ وجماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادا من إرادة شعبية حرة صحيحة.

2– الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

3– التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

4– تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

---

[1] علي عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط.1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007)، ص. 365

[2] المرجع نفسه، ص. 365، 267

[3] Müge AKNUR, « The Muslim Brotherhood in Politics in Egypt: From Moderation to Authoritarianism? », in: http://usak.org.tr/images_upload/files/Makale%201_33.pdf

5- تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه، في نطاق النظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، وتعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

6- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالا بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.

7- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.

8- تأكيد حق التظاهر السلمي.

9- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا، ولمدة محدودة، يعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني، الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات –في انتخابات حرة نزيهة –هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.

10- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

11- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

12- إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيا سياسيا كسائر الوزراء.

13- أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نص الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداةً لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

14- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزا لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدا كل البعد عن المسئولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

15- إلغاء القوانين سيئةِ السمعة، وعلى الأخص :قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية، واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حري ة المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

16- الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

17- القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي، وحفظ كرامة المواطن المصري.

18- إلغاء القوانين التي شلَّت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية، وَتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وُتعلِي من قيمة أداء المِهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

وما يلاحظ على هذه المبادرة غياب الدعوة الواضحة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في البنود واقتصارها على مطالب مدنية عامة وكأن الإخوان يهدفون إلى طمأنة كافة شرائح المجتمع المصري بما فيهم الأقباط إلى التوجهات الجديدة للجماعة القائمة على الاعتراف بالآخر والاحتكام للشعب كمقدمة لمشاركة أوسع للجماعة في الحياة السياسية المصرية.

ثالثا: مشروع النهضة في الانتخابات الرئاسية 2012

بعد ثورة 25 يناير 2011 وما أسفرت عنه من نتائج، تقرر إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في التاريخ المصري، تراجعت جماعة الإخوان المسلمون عن قراراها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للجماعة، محمد بديع في 31 مارس 2012 ترشيح نائبه خيرت الشاطر بالاتفاق مع الجناح السياسي للجماعة حزب الحرية والعدالة. وقررت الجماعة كذلك الدفع بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشحًا احتياطيًّا تحسبًا لاحتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر. وبعد أن استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الشاطر بالفعل، أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة.

حمل مرسي لواء «مشروع النهضة» كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة. كما قدم مرسي

نفسه كمرشح محافظ يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية[1]. ومن ثم نجح في نيل دعم الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح. ونظمت حملة محمد مرسي مؤتمرات شعبية حاشدة في ملاعب مصرية مختلفة، كما اصطف عشرات الآلاف من أنصار مرسي في سلسلة بشرية تنتشر بين محافظات مصر حاملين صوره تأييدًا له.

وقد كانت أول محاولة لإعداد مشروع النهضة في عام 1997 وظهرت في كتاب "**حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا**" للدكتور عبد الحميد الغزالي وآخرون. وفي عام 2004 نجحت فرق العمل داخل وخارج مصر في وضع الإطار الفكري والاستراتيجي للمشروع بكامله. وفي مارس2011 تم تكليف المهندس خيرت الشاطر بإدارة فريق العمل لوضع الاجراءات التنفيذية والخطط اللازمة وأصبح للمشروع إطار تنفيذي تفصيلي يشمل التمويل والتشغيل والمراحل. فمشروع النهضة هو حصاد جهد ما يقرب من 1000عالم وخبير ومتخصص ومعظمهم من غير الاخوان وقد عمل على صياغته 16لجنه استشارية متخصصة، كما قامت فرق العمل بزيارة أكثر من 50 دولة لنقل تجاربهم ومن هذه الزيارات تم التوصل إلى 25 تجربة رائدة في25 دولة. [2] (مشروع النهضة، 2012: 2،1)

جاء في مشروع النهضة والذي حمل شعار "نهضة مصرية .. بمرجعية إسلامية": "أنه يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه لا في يد طغمة فاسدة أو روتين حكومي فاسد لا يرحم. ويستهدف الوصول إلى إنسان مصري مطمئن بربه، مطمئن بأسرته، آمن في عمله وبيئته ومجتمعه يتحقق له ما أراد الله له من كرامة. وإلى مجتمع لا تغلبه على إرادته دولة غاشمة ولا نظام فاسد ولا قوة خارجية. يحتل مكانته المستحقة بين الأمم متسلحا بقيمه السامية وبالعلم والفكر في زمن اقتصاد المعرفة وعصر الابتكار. ودولة تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال. وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه بما يليق بخير أمة أخرجت للناس. مشروعنا ينطلق

[1] قال المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، إن تنفيذ مشروع النهضة يحتاج إلى شعب مؤهل ومتحمس ومقتنع بالفكرة، يشارك في بناء المجتمع، ويكون متأكد أن هناك عائد من المشروع سيتم توزيعه بطريقة عادلة على كل أفراده، مؤكدا أن مشروع النهضة يهدف إلى رسم خارطة طريق لتحديد أدوار كل مؤسسة وكل فرد. وأشار إلى أن مشروع النهضة يتضمن مجموعة من المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإعادة بناء مصر، ويعتمد على عناصر أساسية «الإرادة السياسية التي تحقق نظام سياسي مناسب ووضع الرؤية وتوافر الموارد، وشعب مؤهل ومتحمس، والتعليم». أنظر: http://www.almasryalyoum.com/node/1109586

[2] **مشروع النهضة المصرية، 2012**، ص. 2،1

من الفهم الوسطى الشامل للشريعة الإسلامية وضرورة تهيئة المجتمع وتربيته وإصلاح تشريعاته ليتم التطبيق الصحيح لها، الذي لا يمكن بدون أن نحقق أي حضارة أو تقدم أو أي عدل ومساواة. وهي شريعة سمحة تستوعب كل أبناء الوطن داخلها. يخرج غليكم هذا المشروع من رحم جماعة جاهدت على مدى أكثر من ثمانين عاما لحفظ هوية هذه الأمة وبناء قوتها وترسيخ الاعتدال والوسطية في فكرها. جماعة لم تعرف إلا التربية منهجا والعمل وسيلة للإنجاز. ولم تعرف لها مكانا إلا في قلب مجتمعها ملتحمة مع شعبها ومرتبطة بهمومه وآلامه وأحلامه. متبنية طموحه المشروع في حياة كريمة تحت ظل عقيدته وقيمه الدينية الراقية المتسامحة."[1] (مشروع النهضة، 2012: 3-12)

ويقول المحلل السياسي أحمد جعفر في مشروع النهضة: "في قراءة متأنية لمحاور " مشروع النهضة المصرية " الذي طرحه حزب الحرية والعدالة كبرنامج نهضوي، ومقارنته بالبرامج الأخرى للمرشحين المستقلين أو بأطروحات مرشحين لم يتقدموا حتى لحظة كتابة تلك السطور ببرامج باعتبار أن تاريخهم حافل بالإنجازات، ولا ادري ما تلك الإنجازات التي يتحدث عنها؟!.. وجدت في هذا المشروع الذي يعتزم المرشح الدكتور محمد مرسي تطبيقه في حال فوزه بماراطون انتخابات الرئاسة المصرية جهدًا شاقا وعملا دؤوبًا ربما يفوق الفترة الزمنية التي أعلنت في مقدمته "خمسة عشر عامًا" من أجل إعادة وبناء رباعية (بناء الإنسان المصري والأسرة المصرية والمجتمع المصري والدولة المصرية) على قاعدة المرجعية الإسلامية والهوية الحضارية لأبناء مصر".

ويضيف قائلا: "المشروع كغيره من المشروعات لابد أن يحمل عوامل قوة وقيمة مضافة لمن يحمله ولمن يستفيد منه في كافة الإطارات المحلية وتكمن نقاط القوة في ثلاثية " الرؤية والقدرة والأمل" .. الرؤية بمعنى الحلم (المستقبلي – التشاركي – الطَموح – المتحدي – الممكن تحقيقه) والاستراتيجية بمعنى (طريق الوصول إليه) آخذة في الاعتبار دراسة الوقع (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) ودراسة حالات النجاح المحلية، والعالمية (القريبة من الخصائص المصرية) والأهداف العامة والمرحلية (قيم ونسب ومعايير محددة نتحاكم إليها) وبرامج وخطط العمل (خطط تنفيذية وتشغيلية، أعمال، مسئوليات، توقيتات) والهيكل الداعم (موارد بشرية ومالية ومادية، ونظم عمل ومعلومات).

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 3-12

وحدد مشروع النهضة ثلاثة مستويات لإنفاذ المشروع:

المستوى القيمي والفكري: ينطلق من مبادئ وقيم الإسلام وهي بالتطبيق الصحيح قادرة على النهوض بالأمة. فهذا المشروع يستهدف الارتقاء بالشخصية المصرية إنسانيا وحضاريًا، وعلى رأس ذلك، المقاصد الأساسية للشريعة الاسلامية المتعلقة بالإنسان في مجالات حقوق الانسان والمواطنة والديموقراطية والتنمية وقيم العمل والانتاج.

المستوى الاستراتيجي: عبارة عن مجموعة خطط تنموية تغطي سبع مسارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع بحلول عام 2025، تتمثل هذه المسارات في: **بناء النظام السياسي** بهيكلة مؤسسات الدولة، إصلاح القوانين والتشريعات، ومحاربة الفساد، آليات الرقابة الشعبية. **التحول للاقتصاد التنموي** من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد إنتاجي. **التمكين المجتمعي** باستقلال ودعم القطاع الاهلي، الحريات وحقوق الإنسان، إعلام الدولة إلى إعلام المجتمع. **التنمية البشرية الشاملة** عن طريق هيكلة مسارات التعليم المصري، ودعم خاص للتعليم المهني والحرفي. **بناء منظومة الأمن والأمان** وهذا بإعادة هيكلة وزارة الداخلية، رفع كفاءة الجيش المصري. **تحقيق الريادة الخارجية** باسترداد وضع مصر الإقليمي والدولي. **مجموعة الملفات الخاصة:** تقوية مؤسسة الازهر، حقوق ومشاركة الاقباط، تفعيل دور ومشاركة المرأة، حقوق وثقافة البدو، حماية البيئة الطبيعية، دعم وتوجيه البحث العلمي، معالجة الاقتصاد الموازي.[1]

وفي هذا الصدد يكشف المشروع عن نماذج بسيطة من المشروعات التي نجح فريق المشروع توقيعها بالأحرف الأولى مع 15 شركة عالمية بواقع (200 مليار دولار – 2 مليون عامل خلال اربع سنوات)، **ومشروع خاص بقناة السويس:** (منطقة حرة – إنشاء ترسانات لإصلاح السفن وتطوير الموانئ – 100 ألف فرصة عمل) ، ومشروع تأهيل المؤسسات المصرفية : (تجربة الصكوك الإسلامية بسوق المال في أبوظبي ودبي ومشروع التدريب المهني وتأهيل العمالة لتحويلها إلي عمالة فاعلة ماهرة : (ليبيا مثلا خطة إعمارها 700 مليار دولار وتحتاج 3 مليون عامل – بالإضافة إلى تطوير وتنمية العمالة في دول الخليج ..)، ومشروع تنمية شمال السودان بطول 1800 كيلو متر من أسوان حتي الخرطوم وبمساحه أطول من مساحه مصر كلها ، والجانب السوداني في احتياج شديد لهذا المشروع)، ومشروع I-PAD

[1] أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في : http://www.alamatonline.net/l3.php?id=29972

مصري بتكلفة الوحدة حوالي 30 دولار فقط وهذا المشروع يوفر تكلفة علي الدولة 16 مليار دولار سنويا وهي تكلفة الكتب المدرسية.

المستوى التشغيلي: أو التنفيذي، فتلك الخطط تترجم إلى مجموعات محددة من المشاريع والإصلاحات والسياسات التشغيلية مقسمة على ثلاث فترات زمنية كخطوة أولى على طريق النهضة المصرية. فقد حدد مشروع النهضة الـ 100 يوم الأولى بعنوان "خطة إطفاء الحرائق" على المستويات الخمسة (الانفلات الأمني – رغيف العيش – المرور – النظافة – البوتاجاز)، كما حدد المشروع خطة السنتين الأولى حتى 2014 بعنوان "خطة إدارة الأزمة، وإعادة تمتين (المطالب الفئوية الخاصة بالأجور والمرتبات)". كما حدد المشروع خطة الدورة الأولى حتى 2016 بعنوان "خطة مرحلة البناء "

ويختم قوله بـ : النجاح الحقيقي لمشروع النهضة هو تبني الأمة كلها لهذا المشروع سواء نجح المرشح أو لم ينجح."

ما يمكن قوله عن مشروع النهضة عند قراءته أنه من ناحية اقتباس مما كان يسرده حسن البنا في رسائله، ومن ناحية أخرى هو فعلا عبارة عن خطط تنموية تهدف إلى تنمية مصر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن المشكل المطروح: هل يتطابق القول مع الفعل؟ أي هل يستطيع الإخوان تنفيذ هذا المشروع في خضم المشاكل التي يعانيها المجتمع المصري من جهة، وفساد النظام السياسي المصري من جهة أخرى. وهذا لأن إسقاط نظام مبارك لا يعني انتهاء الفلول والجهات المستفيدة من النظام آنذاك إضافة إلى أن الشعب المصري يحتاج إلى سنوات عديدة للتأقلم مع هذا المشروع وإلى إرادة قوية، وكذلك الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا المشروع بحاجة إلى دراسة متأنية وخطط لتجاوز المشاكل والأزمات.

وفعلا أثبت الواقع بالرغم من تجربة الإخوان المسلمين في البرلمان إلى أنهم غير مؤهلين لقيادة مصر في الوقت الحالي في خضم المشاكل التي تعانيها مصر والعراقيل المتمثلة في فلول النظام السابق والتدخلات الأجنبية بطريقة غير مباشرة. وبعد مرور عام من حكم مصر حدث الانقلاب العسكري على الرئيس وأطيح بالإخوان من السلطة وزج بمعظمهم في السجون، وكأن التاريخ يعيد نفسه كما حدث في عهد عبد الناصر.

والسؤال المطروح: هل سيستفيد الإخوان مما حدث لهم في 3 جويلة 2013 في مصر؟ وهل ستكون هناك مبادرات إصلاحية أخرى للإخوان المسلمين سواء في مصر أو في دول أخرى وسيكتب لها النجاح؟ وهل أن تطبيق هذه الخطوات الإصلاحية هي فعلا برنامج تغييري ناجح؟

خاتمة:

في الأخير نقول أن هذه المبادرات الإصلاحية التي تقدم بها الإخوان المسلمون في مصر من أجل الإصلاح السياسي لم يكتب لها النور، وحتى مشروع النهضة الذي بدأ محمد مرسي في تطبيقه إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية 2012 لم يكتب له الاستمرار بعد عزله في 03 جويلية 2013. وهذا لأن ترشح الاخوان للسلطة في مصر كان خطئا كبيرا من قبل الجماعة، في دولة سماها المحللون دولة الضباط، ومن الصعب جدا إزالة رواسب ثلاثين سنة في مدة وجيزة. لكن ما يمكن قوله أن تاريخ الجماعة الطويل أثبت أنه بعد كل محنة وأزمة تمر بها الجماعة تعاود الرجوع بقوة أكبر من الأولى، وهذا ليس حكما ذاتيا وإنما قراءة تاريخ الجماعة يثبت ذلك، ولأن كذلك هدف الجماعة ليس الحكم بقدر ما هو إصلاح المجتمع المصري والحكومة المصرية ثم إقامة الدولة الإسلامية لينتهي بأستاذية العالم.

قائمة المراجع المعتمدة:

(1)حسن البنا، 2006، رسالة التعاليم من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، هذه نسخة جديدة مزيدة برسائل جديدة مع التحقيق والتنقيح والمراجعة)، الطبعة الأولى، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية

(2) حسن البنا، 2006، رسالة الجهاد من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع نفسه

(3) حسن البنا، 2006، رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع نفسه

(4) حسن البنا، 2006، رسالة نحو النور من **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، المرجع نفسه

(5)عبد الحميد الغزالي، 1999، **حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا**، الجزائر: دار الخلدونية

(6)علي عبد الرحيم، 2007، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(7) **مشروع النهضة المصرية**

(8) Amr Hamzawy- Nathan J. Brown, March 2010, “The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment”, **Carnegie PAPERS,** n. 19

(9) Farhan Ben Majli Ladhfiri, « L’héritage de Hassan Al-Banna et les flèches de ses héritiers », Traduit par Kamel Al-Maghribi , (Cette traduction concerne la partie qui traite de la mise en garde contre les frères musulman,Hassan Al-Banna et Sayid Qutb)

(10) أحمد جعفر، "مشروع النهضة المصرية .. قراءة في المضامين"، في : http://www.alamatonline.net/l3.php?id=29972

(11) Müge AKNUR, « The Muslim Brotherhood in Politics in Egypt: From Moderation to Authoritarianism? », in: http://usak.org.tr/images_upload/files/Makale%201_33.pdf

(12) http://www.almasryalyoum.com/node/1109586